

مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق

الكويت ١٢ - ١٤ فبراير ٢٠١٨



تجسيدا لقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد، وقائد العمل الإنساني، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، وامتداداً لمواقف دولة الكويت المشرفة التي أهلتها لتكون مركزاً إنسانياً عالمياً، وترجمة لوقوفها الدائم إلى جانب أشقائها واصدقائها، جاء «مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق»، الذي استضافته خلال الفترة ١٢ - ١٤ فبراير ٢٠١٨.

وفي كلمة افتتح بها المؤتمر، أشار سموه إلى أن هذا المؤتمر «يعد استمراراً لجهودنا جميعاً وتفاعلاً من المجتمع الدولي في سعيها لمواجهة الإرهاب والتصدي لكل ما يمثله من مخاطر وتحديات...». وفيما يلي نص كلمة سموه:

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الأخ حيدر العبادي - رئيس وزراء جمهورية العراق
معالي الصديق أنطونيو غوتيريش - الأمين العام للأمم المتحدة
معالي الصديقة فيديريكا موغريني الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية
معالي الصديق جيم يونغ كيم - رئيس مجموعة البنك الدولي
أصحاب المعالي والسعادة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

العالم بحجم التضحيات التي تكبدها العراق في مواجهته للإرهاب، وسعيًا من المجتمع الدولي لمكافأته على تلك المواجهة، حيث إن العراق في مواجهته وتصديه للإرهاب إنما كان يؤدي دوراً تاريخياً ومشرفاً لدرع التنظيمات الإرهابية التي أحالت حياة العراقيين في المناطق التي سيطرت عليها إلى جحيم، فمن نازح بلا مأوى وجريح بلا علاج وجائع بلا طعام.

أصحاب المعالي والسعادة

إن لقاءنا اليوم وما سيسفر عنه مؤتمرنا من نتائج يعد استمراراً لجهودنا جميعاً وتفاعلاً من المجتمع الدولي في سعيها لمواجهة الإرهاب وهزيمته والتصدي لكل ما يمثله من مخاطر وتحديات، ولا نغفل في سياق الإشارة لتلك التحديات ما يتعرض له

«يسرني بدايةً أن أتقدم بالترحيب الحار بكم في المشاركة في أعمال مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار المناطق المحررة في العراق، والذي يأتي توأماً لدور الكويت الإنساني في مؤتمرات عقدناها في هذه القاعة على مدى السنوات الماضية، كما نعرب عن التقدير البالغ لتلبية دعوتنا وما يعكسه ذلك من حرصكم وإدراككم لما ينطوي عليه من أبعاد تمثل أولوية قصوى لنا جميعاً.

أصحاب المعالي والسعادة

إننا في الوقت الذي نتقدم فيه للأشقاء بالتهنئة للانتصارات التي تحققت لهم والتي جاءت بعد تضحيات كبيرة وعزيمة صلبة، فإننا نؤكد أن ما نشهده اليوم من حشد دولي واسع على المستوى الرسمي والشعبي والقطاع الخاص إنما يمثل اعترافاً من



الأشقاء في سورية واليمن من معاناة مريرة جراء استمرار الصراع الدائر هناك، ولدينا كل الثقة بأننا والمجتمع الدولي لن نتوانى عن دعمهم بعد عودة الأمن والاستقرار لهم.

أصحاب المعالي والسعادة

إننا ندرك حجم الدمار الذي لحق بالعراق جزاء سيطرة تلك التنظيمات الإرهابية على بعض الأراضي العراقية، وما ترتب على ذلك من قتال لتلك التنظيمات لتطهير التراب العراقي، الأمر الذي يتوجب معه على العراق اليوم الشروع في إعادة إعمار شامل لما تم تدميره من بنية تحتية ومرافق الحياة الأخرى، وهو عمل لن يتمكن العراق من التصدي له وحده، مما دعانا إلى التوجه بالدعاء إلى المجتمع الدولي بدعوته للمشاركة في هذا العمل وتحمل تبعاته. وفي ضوء إدراكنا لحجم تلك التبعات فقد كان لا بد لنا من التفكير بالدور الحيوي والمساند لنا وهو دور القطاع الخاص إيماناً منا بأن ذلك الدور قادر على المشاركة والعطاء، كما أنه قادر على التعامل مع ما سيطرحة الأشقاء في العراق من فرص استثمارية ومشاريع حيوية تتعلق بالبنية التحتية لبلادهم، وتجسيدا لذلك الدور فقد اجتمع بالأمس ما يزيد عن الألفي شركة ورجل أعمال من القطاع الخاص تفعيلاً لذلك الدور، وفي إطار فعاليات مؤتمرنا فقد اجتمع في اليوم الأول الخبراء رفيعو المستوى في المؤسسات التمويلية ضمن برامج إعادة الإعمار، واجتمعت أيضاً في ذات اليوم مؤسسات المجتمع المدني مشاركة منها بدورها في التخفيف من العبء الإنساني الذي يعانيه الشعب العراقي وهو الدور الذي يحظى دائماً بتقديرنا واعتزازنا.

أصحاب المعالي والسعادة

لا يفوتني هنا أن أشير إلى أنه وفي إطار سعينا للإعداد لمؤتمرنا هذا، فقد لمسنا كل تعاون وتجاوب من الأشقاء في العراق كما وجدنا كل الدعم والمساندة الفنية من المسؤولين في البنك الدولي من خلال اللقاءات والاتصالات معهم، وأشير أيضاً بالتقدير للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لجهودهم البناءة في هذا الإطار كمشاركين أساسيين لنا بالرئاسة.

كما لا بد من القول إن هذا الدعم الذي نقدمه اليوم للأشقاء في العراق يأتي إيماناً بالدور الإنساني للأسرة الدولية فضلاً عما يمثله من استجابة لما دعتنا إليه الشرائع السماوية السمحاء.

أصحاب المعالي والسعادة

إننا في الوقت الذي نؤكد فيه بأن مخرجات مؤتمرنا هذا ستسهم وبشكل فاعل في إعمار وبناء العراق، وأن مؤشرات إيجابية تؤكد نجاحاً تحقق لهذا المؤتمر، وهو ما يدعونا للتفاؤل بمستقبل أمن واستقرار العراق الذي يُعد جزءاً لا يتجزأ من أمن

واستقرار دولة الكويت والمنطقة، كما أن هذا النجاح يدعونا إلى الثقة بأنه سيقود وببجاح الأشقاء في العراق في المرحلة القادمة والتي ستشهد انتخابات شاملة لتتواصل العملية السياسية بمشاركة كافة أطراف الشعب العراقي في سعي يهدف لتضافر الجهود لتحقيق وحدة العراق وسلامته وتحقيق آمال وتطلعات أبنائه في مجتمع متماسك ومتصالح ينعم بحياة طبيعية آمنة ومزدهرة. وفي إطار استمرار مواجهتنا وحشدنا لجهود المجتمع الدولي في التصدي للإرهاب، فقد اجتمع في اليوم الثاني وزراء خارجية دول التحالف في مواجهة ما يسمى بتنظيم داعش، وهو الاجتماع الذي يأتي ضمن سلسلة اجتماعاتهم لتنسيق مواقفهم وإعداد خططهم للمواجهة الطويلة والشاقة للقضاء على الإرهاب، كما أن هذا الاجتماع يعد رسالة قوية من دول التحالف والمجتمع الدولي للتعبير عن مدى الإصرار واستمرار المواجهة لهزيمة الإرهاب.

أصحاب المعالي والسعادة

إن ما يواجهه عالمنا اليوم من أزمات



وتحديات يتطلب من المجتمع الدولي عملاً جماعياً وتحركاً شاملاً وعلى كل المستويات، مؤكداً أننا ندرك حجم هذه التحديات ومتحدون في مواجهتها وصولاً إلى غاياتنا المنشودة بأن تنعم البشرية وأجيالها القادمة بكوكب آمن ومستقر خالٍ من الغلو والتطرف والإرهاب لنحفظ لشعوب الأرض الحياة الحرة الآمنة والكريمة.

وفي الختام، فإنه يسرني أن أعلن بأن دولة الكويت، وانطلاقاً من التزامها بدعم الأشقاء في العراق، ستلتزم بتخصيص مليار دولار كقروض وفق آليات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومليار دولار للاستثمار في الفرص الاستثمارية في العراق، فضلاً عن مساهمة الجمعيات الخيرية الكويتية.

أتوجه بالدعاء إلى الباري عز وجل بأن تكفل أعمال مؤتمرننا بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»
من جانبه، أشار دولة رئيس الوزراء العراقي السيد حيدر العبادي إلى تطلع بلاده لشراكات حقيقية استراتيجية وتبادل منافع مع الجميع، وأن ما يعانيه العراق من معوقات كثيرة تحول دون التطور الاستثماري، كالبيروقراطية والقوانين غير الجاذبة والفساد الإداري والمالي، جعل الحكومة العراقية تصدر حزمة من النظم والقوانين لخلق بيئة اقتصادية سليمة.

وأضاف: على الرغم مما عاناه العراق من تراجع في التنمية نتيجة لمحاربة الإرهاب، فإنه لا يزال أرضاً للفرص الكثيرة، معرباً عن ارتياحه وإشادته بالجهود المبذولة لإنجاح المؤتمر الذي يؤكد أهمية تنشيط إعادة الإعمار والاستثمار.

وأكد حرص الحكومة العراقية، في خطتها الاستراتيجية، على دعم القطاع الخاص والاستثمار عبر إطلاقها حزمة من القرارات والقوانين الجاذبة لإعادة تأهيل وتشغيل واستثمار المنشآت المتوقفة عن العمل وتطوير القطاعات المختلفة.

وأشار إلى وجود رغبة كبيرة في التوسع في الاستثمار، لاسيما لوجود تجارب ناجحة لمستثمرين حاليين، مؤكداً أن المؤتمر بداية «لانطلاقة كبرى» للعراق الذي سيواصل مسيرته في البناء والنهوض.

وأعرب عن شكره لمبادرة سمو أمير البلاد الكريمة في إقامة المؤتمر وللمشاركين كافة من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية والقطاع الخاص من شركات وأفراد.

وبدوره قال الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته مخاطباً سمو أمير البلاد لن انسئ عندما كنت المفوض الأعلى للاجئين في فترة مشكلة اللاجئين السوريين وهي أكبر أزمة إنسانية في العالم وكانت هناك لا مبالاة من الأسرة الدولية، ولكن بفضل رؤيتكم وشجاعتكم وصبركم وعزمكم تمكنا

من ان نجتمع الاسرة الدولية في هذا المكان ثلاث مرات من اجل جمع الموارد اللازمة لتخفيف مشكلة الأوضاع الإنسانية للاجئين الانسانيين «وهذا لن انساها».

كما أشار إلى دعوة تقدمت بها دولة الكويت أخيراً لعقد مؤتمر دولي بشأن الأقلية المسلمة في ميانمار «الروهينغيا» مضيفاً «كلنا ممتنون لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على دعمه لبلدان المنطقة والعالم».

وأشاد بجهود سمو الأمير والكويت في الوقوف مع العراق واستضافة مؤتمر لإعادة إعمارهم، مثنياً دور الكويت ومواقف سموه في دعم دول المنطقة والعالم اجمع.

وقال ان «الكثير من رؤساء دول العالم ممتنون لموقف الكويت الرائد تجاه القضايا الإنسانية».

ومن جانبه تعهد رئيس مجموعة البنك الدولي بالتزام البنك بزيادة التمويل للمساعدة في بناء العراق وإعمارهم، مشدداً على ضرورة ازدهار العراق لمنطقة الشرق الأوسط والعالم ككل.



وقال في افتتاح المؤتمر ان ثمة فرصاً كبيرة للاستثمار في العراق وإعادة البناء فيه، موضحاً أن عملية التنمية والبناء لا يمكن أن تتم بالموارد الحكومية وانما بمشاركة من القطاع الخاص.

وأوضح ان البنك زاد من التزامه نحو العراق من (٦٠٠) مليون دولار أميركي في عام ٢٠١٦ - حسب المبادرة بين الطرفين - الى (٤,٧) مليارات دولار في الوقت الحالي، مشيراً الى سعيه الى تقديم مبالغ أكبر لتحقيق انتعاش اقتصادي والعمل على اعادة بناء الخدمات والبنية التحتية للمناطق المتضررة في العراق.

وبيّن ان التزام البنك حقق العديد من الخدمات لدعم الشعب العراقي وساهم في الاستثمار في العراق في مجالات النقل والزراعة والمصارف وغيرها لإعادة بناء ما دمره «داعش».

واعتبر ان الاستثمار البشري هو الأهم لتحقيق التنمية، مشيراً إلى بدء منطقة الشرق الأوسط في الاستثمار بشكل أكبر في التعليم قائلًا ان «ما تحتاج إليه المنطقة هو ثورة في توعية وجودة الاستثمار البشري مثل الصحة والتعليم».

ممثل القطاع الخاص.

وأضاف: «بتجمعنا وتماسكنا وشراكتنا هذه أثبتنا مجدداً إيماننا العميق بأسس ومبادئ السلام طريقاً نحو البناء والنماء، وان معاول الهدم وادوات الدمار والإرهاب لن تنتصر يوماً على ارادة العيش والحياة، وعلى مسيرة التنمية والإعمار، وسنظل جميعاً أوفياء لقناعاتنا الراسخة بالمحبة والتعاون والعيش المشترك».

واشار إلى ان الرسالة المستخلصة للمؤتمر هي ان المجتمع الدولي مهتم بأمن العراق واستقراره، واعادة اعمارهم، ملمحاً

(٣٠) مليار دولار تعهدات لإعمار

العراق:

في كلمته في الجلسة الختامية للاجتماع الوزاري للمؤتمر، أعلن معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح عن تعهدات بلغت (٣٠) مليار دولار. وأشار إلى ان هذا المبلغ نتج عن زخم واسع من مشاركة (٧٦) دولة ومنظمة إقليمية ودولية و(٥١) من الصناديق التنموية ومؤسسات مالية إقليمية ودولية، و(١٠٧) منظمات محلية وإقليمية ودولية من المنظمات غير الحكومية و(١٨٥٠) جهة مختصة من

بشكل غير مباشر، كما دعوا الحكومة العراقية إلى التوسع في تقديم أوجه الدعم والتسهيلات اللازمة للمنظمات غير الحكومية للاضطلاع بمسؤولياتها الإنسانية في تنفيذ تلك البرامج.

شراكة تنموية حقيقية:

من جانبه القى نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، السيد عبدالوهاب محمد الوزان، كلمة أوضح فيها ان موقف القطاع الخاص الكويتي يتسق كلياً مع الموقف الثابت والمبدئي لدولة الكويت في مساندة العراق وجهوده وصولاً إلى شراكة تنموية حقيقية.

وفي ما يلي نص هذه الكلمة:

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضورنا الكريم؛

إذا كان اليوم الأول من مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار العراق هو يوم اقرار الضمير العالمي بمعاناة شعب العراق، والتعبير عن الالتزام الأخلاقي بالوقوف الى جانبه،

وإذا كان اليوم الثالث للمؤتمر هو يوم الرؤية العراقية للاعمار والاصلاح والوحدة الوطنية، ويوم الاحتفاء الدولي الرسمي والتعهدات المالية، فإن ثاني أيام المؤتمر، والذي خصص للمتقى الاستثمار في العراق، إنما يمثل منطلق المؤتمر الرئيسي، ومقياس نجاحه الفعلي والموضوعي. ذلك أن الاستثمار في العراق يعتبر الامتحان الحقيقي ليس فقط لتصميم العراق التنموي وجاذبية مناخه الاستثماري، بل لكفاءة القطاع الخاص الدولي أيضاً، وقدرته على تحقيق التوازن بين مسؤوليته السياسية والانسانية من جهة، وبين معاييره الاقتصادية الموضوعية وضمان سلامة

..وتعهدات المنظمات غير الحكومية:

بصفته ممثلاً عن اجتماعات المنظمات غير الحكومية، قال رئيس الهيئة الخيرية العالمية، المستشار في الديوان الاميري، الدكتور عبدالله المعتوق، في الجلسة الختامية، إن حصيلة التعهدات في مؤتمر المنظمات غير الحكومية لدعم الوضع الإنساني في العراق بلغت (٣٣٧) مليون دولار.

وأشار إلى أن تلك التعهدات ستكون وفق برامج تنفيذية انسانية وتنموية في العراق، لاسيما في المناطق المتضررة جراء النزاعات المسلحة هناك، اذ ستتوزع تلك البرامج على مجالات الصحة والإيواء والتعليم والتأهيل وغيرها من المجالات الإنسانية.

وذكر ان المجتمعين أكدوا ضرورة الاستجابة للوضع الإنساني في المناطق العراقية المتضررة جراء النزاعات المسلحة، كما شددوا على أهمية وضع آلية لمتابعة نتائج المؤتمر عبر الاجتماعات الدورية ومتابعة تنفيذ البرامج الإنسانية المعلن عن الالتزام بها.

وأوضح أن المجتمعين دعوا كذلك إلى ضلوع المنظمات المانحة بتنفيذ برامجها، بالتعاون مع الجهات المحلية العراقية، وضرورة استمرار تضافر وتعزيز جهود الشراكة الإنسانية في تبني برامج إغاثية لدعم الاحتياجات الأساسية للنازحين العراقيين، إلى جانب دعم برامج إعادة استقرار الأسر النازحة في مناطقهم، والعمل على بناء قدراتهم في مواجهة التحديات.

وقال ان المشاركين في المؤتمر أكدوا اعطاء الأولوية للبرامج الإغاثية والإنمائية إلى المناطق الأكثر تضرراً من دون اهمال باقي المناطق المتضررة

الى حاجة العراق لوقوف اشقائه واصدقائه معه ليواصل ازدهاره في أقرب وقت ممكن.

وعن وجود سقف زمني للمساعدات المقدمة للعراق، اجاب انه بعد طي صفحة المؤتمر نحتاج الى مشاورات مع الرئاسات الخمس المشتركة في المؤتمر لإيجاد آلية للمتابعة، لنستطيع ان نتابع كافة التعهدات والالتزامات التي اعلنت في المؤتمر.

وفي رده على سؤال حول التعويضات، وما إذا كانت ستخصص من تعهد الكويت، أكد ان التعويضات الكويتية المترتبة على العراق جراء الغزو لها مسار آخر غير ما تم التعهد به في هذا المؤتمر، مضيفاً ان الكويت تتطلع من كلمة سمو امير البلاد الافتتاحية بتمويل قروض بمليار دولار، واستثمار بمليار دولار.

وذكر ان المشاركة الرفيعة والواسعة التي شهدها المؤتمر تعكس الاهتمام الكبير للمجتمع الدولي، كما تعكس جلياً ما يعنيه أمن العراق واستقراره، من أهمية كبرى للمجتمع الدولي والرغبة الصادقة من جميع المشاركين في المساهمة الفعالة بدعم العراق الشقيق، لتحقيق ما نتطلع إليه من أمن واستقرار للمنطقة والعالم أجمع.

وذكر أن المؤتمر جاء بمبادرة سامية من سمو أمير البلاد، نظراً إلى أهمية الحشود الدولية لمساندة العراق عقب تحرير اراضيه مما يسمى تنظيم داعش لاستباب الامن واستقرار الوضع في اراضيه عبر خطط متعددة ومتنوعة.

وأوضح ان المؤتمر سيضع خطاً متعددة ومتنوعة تهدف إلى إعادة اعمار العراق والبناء فيه.

أمواله وكفاية عائدها من جهة ثانية.

ومن هنا، نقول بكل ثقة أن الفريق العراقي السياسي والاقتصادي والفني بالغ الكفاءة بقيادة دولة رئيس وزراء جمهورية العراق قد حقق نجاحاً باهراً يوم أمس. إذ قدم صورة واضحة للبيئة الاستثمارية في العراق، وأكد التزامه ببرنامج الاصلاح، وقدم فكرة عامة عن أكثر من مئتي مشروع استثماري في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي وفي كل محافظات العراق وأرجائه. وقد تعزز هذا النجاح العراقي بنجاح لا يقل شأنًا وأهمية سجله ممثلو المؤسسات المالية الدولية، حين أكدوا الجدوى الاقتصادية العالية، والعائد المالي المرتفع لمشاريع اعادة الاعمار العراقية، وحين تحدثوا عن ضمانات دولية غير مسبوقة، وعن مصادر تمويل مقتدرة ومتعددة ومتاحه. وفي الوقت ذاته، جاءت كلمة معالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وكلمة معالي وزير الخارجية الفرنسي بمثابة اعلان أمريكي أوروبي بالغ الدلالة عن الاهتمام الدولي بإعادة اعمار العراق.

واسمحوا لي هنا أن أستعيد موقف القطاع الخاص الكويتي الذي أعلن بوضوح، أنه يتسق كلياً مع الموقف الثابت والمبدئي لدولة الكويت في مساندة جمهورية العراق ودعم جهودها ومشاريعها، وصولاً الى شراكة تنموية حقيقية، تعتمد منظور الجوار والمستقبل والمصالح، وتتحرر من إسار الموروث وهيمنة الماضي. وبالتالي، فقد أعلن القطاع الخاص الكويتي أن دوره في التعاون مع نظيره العراقي هو دور دائم ومتواصل، لا يقف عند حدود المؤتمر ومشاريع الاستثمار، بل يستمر ويتسع لتكون الكويت بمثابة بوابة رئيسية للسوق العراقية استثماراً وتجارة وخدمات.



أصحاب المعالي والسعادة، حضورنا الكريم؛

لقد شهد ملتقى الاستثمار في العراق زخماً غير مسبوق حضوراً واهتماماً. فشاركته به أكثر من سبعين جهة عالمية، وحضره أكثر من ألفي مشارك يمثلون ما يزيد عن ألف وثمانمائة شركة. وكما أتمنى لو أستطيع أن أنهى كلمتي بأرقام فصيحة صريحة تبين حجم الاستثمارات المباشرة، والتمويل المتلزم، واتفاقات التوريد والتزويد التي انتهى إليها يوم القطاع الخاص في هذا المؤتمر. ولكنني أعرف كما تعرفون أن من الصعب مقارنة هذا التمني بدرجة كافية من اليقين والموضوعية. ذلك أن الاستثمار المباشر في مشاريع التنمية عملية مستمرة، ولا يمكن أن تنجز في يوم أو أيام. غير أن هذه الحقيقة لا تمنعني من القول بكل ثقة أن ملتقى الاستثمار في العراق قد حقق - بتوفيق الله، وبجهد كافة الجهات التي شاركت في تنظيمه - نجاحاً رائعاً بكل المعايير، وأن الأمل في أن تغطي حصيلته نسبة عالية من التمويل المطلوب ليس بالأمل البعيد أبداً، طالما نجح العراق في تحصين وحدته وتنفيذ برامج اصلاحية. خاصة وأن الجدوى

الاقتصادية والمالية لمشاريع اعادة اعمار العراق تنبئ بمتوسط عائد استثماري من النادر أن يتحقق في دول أخرى.

نحمد الله عز وجل على توفيقه، ونرفع صادق الامتنان لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، لمبادرته السامية بالدعوة الى هذا المؤتمر، ولرعايته الصادقة لأهدافه النبيلة. ونتوجه بكل الشكر والتقدير الى رئيس وزراء جمهورية العراق دولة السيد حيدر العبادي، والى كافة الجهات الرسمية والأهلية العراقية التي كان تعاونها الراقسي والفاعل من أهم مقومات نجاح المؤتمر. كما نشكر المؤسسات والمنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت خير شريك في تنظيم المؤتمر.

أشكر لكم اصغاءكم، وأتمنى لكم مشاركة مثمره.

وإقامة طيبة وعوداً حميداً.



مؤتمر «استثمر في العراق»

ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق الذي عقد في دولة الكويت خلال الفترة ١٢ - ١٤ فبراير ٢٠١٨، عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت مؤتمر «استثمر في العراق» بالتعاون مشترك مع وزارة الخارجية، مجموعة البنك الدولي والهيئة الوطنية للاستثمار العراقية، وذلك يوم ١٣ فبراير ٢٠١٨.

وقد جاء هذا الحدث الهام لتسليط الضوء على عدد كبير من المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية في جمهورية العراق الشقيقة الموجهة للقطاع الخاص العالمي، حيث وصل عدد تلك المشاريع إلى ما يقارب (١٨٧) مشروعاً تم الإعداد لها والتحضير من قبل مكتب استشاري عالمي تحت إشراف البنك الدولي، وقد تميز هذا المؤتمر بمشاركة واسعة من قبل المؤسسات المالية التابعة للبنك الدولي التي هدفت إلى تقديم ضمانات ومشاركات اقتصادية لتخفيف حدة المخاطر على الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في العراق مثل: الطاقة، التعليم، العقار، الإنشاءات، معالجة المياه، والصحة وغيرها من المشاريع الحيوية.

هذا وقد شارك بالمؤتمر (١٩٨٧) شخصية

يمثلون (١٨٥٠) شركة من (٤٩) دولة، وقد عُقدت جلسات المؤتمر على النحو التالي:

أولاً: الجلسة العامة الأولى:

واشتملت على كلمة افتتاحية لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد/ علي محمد ثنيان الغانم الذي رحب فيها بضيوف الكويت وأكد من خلالها على القناعة الراسخة لحكومة دولة الكويت في معاونة شقيقها العراق للنهوض تجاه مسؤولياتها ودورها الهام في المنطقة.

وفيما يلي نص هذه الكلمة:

أصحاب المعالي والسعادة؛

الأفاضل ممثلي الجهات العراقية الرسمية المعنيّة، والمؤسسات الدولية المختصة؛

ضيوفنا الكرام؛

الأخوات والأخوه؛

ضمن إطار مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، وفي تظاهرة استثمارية قلّ نظيرها، يضم لقاءنا هذا ممثلي ما يناهز ألفاً وخمسمئة شركة من خمسين دولة، عرفوا أهمية مشروعات ودلالات اعمار دولة بحجم ومكانة وامكانات ومعاونة جمهورية

العراق، فأقبلوا بتفاؤل وحماس للمشاركة في هذه الفرصة الاقتصادية والسياسية والانسانية في أن معا، واستذكروا ما تميزت به التجارب السابقة لدولة الكويت من جدية وكفاءة ونجاح في هذا الميدان، فجاؤوها من مختلف دول العالم واثقين مقدرين. فأهلاً بكم جميعاً في الكويت أيقونة التعاون الدولي، وبدعوة من أميرها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي انعقدت له أوشحة القيادة في الانسانية والديبلوماسية والسياسة.

ضيوفنا الكرام؛

تعلم كل الجهات الوطنية والاقليمية والدولية المتعاونة في تنظيم «مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار العراق»، أن يومه الثاني هذا يمثل نبضه الاقتصادي الحقيقي، لأنه يتعلق بمشاركة القطاع الخاص الدولي في ملكية وفي تمويل المشاريع التنموية التي يطرحها العراق. وهي المشاركة التي يفترض أن تكون، ويجب أن تكون، الأكبر حجماً، والابعد أثراً، والأعمق دلالة. ومن هنا، جاء برنامج هذا اليوم حافلاً بالتعريف في العديد من هذه المشاريع بقطاعاتها



المختلفة، ويعرض أشكال التمويل، وتوضيح طبيعة الضمانات غير المسبوقة التي تحظى بها هذه المشاريع، فضلاً عن صيغ الدعم الذي يتلقاه المستثمرون فيها. كما جاء برنامج هذا اليوم غنياً بالشخصيات التي ستحضره والشخصيات التي ستحدث فيه، فإلى جانب أصحاب الخبرة والاختصاص من القيادات الادارية والفنية في العراق وفي العديد من المؤسسات التنموية الدولية، سيعتلي منبر المؤتمر دولة رئيس وزراء جمهورية العراق، ومعالي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ومعالي وزير التخطيط العراقي، وسعادة رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان العراقي.

اصحاب المعالي والسعادة؛

الضيوف الأعراف؛

نحن في دولة الكويت، لا ننظر الى هذا المؤتمر باعتباره تعبئة تنموية عالمية فحسب، بل نرى فيه - الى جانب هذا البعد وربما قبله - اعلاناً عراقياً واقليمياً ودولياً بانتهاء مرحلة عدم الاستقرار، وبداية مرحلة الأمن والتنمية في المنطقة كلها بإذن الله. ولعلّ تزامن المؤتمر مع الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد داعش من المؤشرات المبشرة بذلك. ومن هنا، يراودنا أمل كبير بأن تستضيف الكويت، أو ربما يستضيف العراق، قريباً، مؤتمر اعادة اعمار سوريا، ومؤتمر اعادة اعمار اليمن بإذن الله.

ونحن في دولة الكويت، لا نعتبر هذا المؤتمر مجرد تجربة جديدة تكرر دور الكويت الاقليمي والعربي والدولي، وتؤكد صدق مساعيها التنموية والانسانية والحضارية، بل هو - الى جانب ذلك وربما قبله - تجربة رائدة بالغة الأهمية في اعادة

وطرقها واتصالاتها، وكفاءة بنيتها المؤسسية بإدارتها وديموقراطيتها وقضائها، فضلاً عن قدرات جهازها المصرفي وغنى تجربتها الاستثمارية، تقف مؤهلة تماماً وقادرة فعلاً على أن تكون البوابة الرئيسية لجهود اعادة اعمار العراق تجارة وتمويلًا وخدمات. وإن بوابات غرفة تجارة وصناعة الكويت الفعلية والايكترونية مشرعة لكم لتيسير الخطوات الأولى في هذا الاتجاه.

وأخيراً:

إن اعتزازنا البالغ بزخم هذه المشاركة الدولية الرائعة حجماً ونوعاً وتنوعاً، يجب الا

بناء العلاقات العربية العربية من منظور المستقبل ومصالحه، والتقدم ومقتضياته. بدل أن تبقى هذه العلاقات أسيرة الموروث وحساسياته وخلافاته. وهي تجربة نتمنى أن يتعاون المجتمع الدولي كله لكي تعم وتثمر وتزدهر.

وبالنسبة للكويت وأهلها، لا ينتهي مؤتمر اعادة اعمار العراق بانتهاء أيامه الثلاثة، بل هو يبدأ بعدها وانطلاقاً منها. ذلك أن الكويت بطبيعة جوارها الجغرافي، وتكاملها الاجتماعي والاقتصادي مع جمهورية العراق، وتوظيفاً لبنيتها الأساسية بموانئها



ينسينا أبدأً أن نجاح مؤتمرننا العتيد عموماً، ونجاح يومه هذا على وجه الخصوص، إنما يعتمد - في التحليل النهائي - على نجاح العراق في توفير بيئة استثمارية جاذبة وأمنة ومستقرّة. وقبل هذا، ستبقى الوحدة الوطنية العراقية في ظل الأمان والاستقلال والاستقرار، هي العامل المقرر لكفاءة وسرعة اعمار العراق. فالمستثمرون - مهما كان حبهم للعراق وتقديرهم لدوره وقدراته - لا يمكن ان تكون ثقتهم باقتصاده إلا انعكاساً لثقة العراقيين باقتصاد وطنهم. وإن دعم شعب العراق على اعادة بناء وطنه عزيزاً عامراً مزدهراً، يمثل - في اعتقادنا - مسؤولية تاريخية واخلاقية وانسانية، يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون للنهوض بها.

أرحب بكم مرة أخرى في وطني الكويت، وأرجو لكم اقامة طيبه، ومشاركة مثمره.

كما كانت لمعالي الدكتور سلمان علي الجميلي، وزير التخطيط بجمهورية العراق كلمة أثنى فيها على الدور الاستراتيجي الكبير الذي تقوم به دولة الكويت تجاه المشاريع التنموية العراقية، مؤكداً على أن هناك إصلاحات كبيرة تتعلق بمناخ الاستثمار الأجنبي في العراق تعكس رغبة جادة في استقطاب الشركات العالمية للاستثمار والتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

بعد ذلك قامت مجموعة البنك الدولي بتقديم ورقة حول البيئة الاستثمارية في العراق من منظور البنك الدولي، تم فيها شرح كافة الجوانب الاستثمارية المتعلقة بالمناخ الاستثماري في العراق.

ثم قدم السيد/ سامي الأعرجي، رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق،





ورقة عمل تناولت فرص القطاع الخاص للاستثمار في العراق، حيث بين مدى توافر الجدوى الاقتصادية للقطاع الخاص للاستثمار في العراق وأهمية استغلال الفرص المتاحة والتي سيتم استعراضها في هذا المؤتمر تحت إشراف البنك الدولي ومؤسساته المالية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الهيئة الوطنية للاستثمار في جذب المستثمرين الأجانب، كما تطرق إلى أهم طرق تمويل تلك المشاريع من مختلف الجهات المالية الدولية.

ثانياً: الجلسات القطاعية:

بعد الجلسة العامة الأولى في المؤتمر، تم عقد ثلاث جلسات ركزت على (٤٤) مشروعاً ضمن (١٢) قطاعاً اقتصادياً وكانت كالتالي:

- النفط والغاز والنقل: وقد استحوذ هذا القطاع على النسبة الأكبر من الحضور والمشاركة، نظراً للعدد الكبير من المشاريع التي تم طرحها في هذا المجال فقط، حيث بلغ عددها (١٣) مشروعاً فقط وقد حضر هذه الجلسة ما يقارب من (٦٠٠) شخص أبدوا اهتماماً كبيراً بالمشاريع التي تم استعراضها من قبل البنك الدولي.

- الصناعة، والعقار والمناطق الاقتصادية:

بلغ عدد الحضور في هذه الجلسة (٤٠٠) مشاركاً، حيث تم طرح (١٢) مشروعاً في مجالات الصناعة ومشروعين في قطاع المناطق الاقتصادية وتهيئتها.

- الطاقة، والرعاية الصحية:

حضر هذه الجلسة القطاعية ما يقارب (٣٥٠) مشاركاً، وتم فيها طرح (٦) مشاريع في مجال الطاقة و(٧) مشاريع في قطاع الرعاية الصحية، بالإضافة إلى مشروع

العراقية لدعم القطاع الخاص والتي كان من أهمها تحقيق السلام المرن والمتوازن في العراق.

٢- أشكال التمويل والضمانات:

وفي هذه الجلسة تم التطرق إلى كافة أشكال التمويل التي يمكن للشركات الأجنبية المستثمرة أن تستفيد منها والتي يقدمها عدد من مراكز التمويل العامة والخاصة منها مؤسسة التمويل الدولية والبنك الألماني.

٣- الضمانات:

من خلال أربع أوراق عمل تم طرحها في هذه الجلسة، تطرق الحاضرون لأهم

واحد في مجال الزراعة.

الجلسة العامة الثانية:

١- تمويل مشاريع إعادة الإعمار

ترأس هذه الجلسة سعادة محافظ البنك المركزي العراقي السيد/ علي العلق، وقد ركز الحاضرون فيها على الإطار العام للاقتصاد الكلي العراقي، وكذلك تم تقديم نظرة عامة على القطاع المصرفي العراقي وأهم الإصلاحات التشريعية التي أجريت عليه بهدف تطوير أدائه، كما تم تسليط الضوء على الأسباب الرئيسية التي دعت الحكومة



الضمانات التي يتم منحها للمستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار بالمشاريع والفرص التي تم طرحها في الجلسات السابقة، حيث تم شرح ضمانات البنك الدولي للمخاطر الجزئية من قبل ممثل عن البنك.

كما كانت للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ورقة قدم فيها شرحاً حول أهم وسائل الضمان التي يمكن أن يستفيد منها المستثمر في العراق، بالإضافة إلى ورقة عمل من قبل وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف تطرقت إلى شرح وافٍ حول طرق الضمان التي تقدمها الوكالة للمستثمرين.

النافذة الواحدة:

قدم السيد/ سامي الأعرجي، رئيس الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار في العراق، ورقة عمل استعرض فيها خدمة النافذة الواحدة التي تقوم الهيئة الوطنية بتقديمها للاستثمار في العراق، والتي تهدف إلى تقديم خدمات كاملة وشاملة للمستثمر الأجنبي في كافة مراحل التأسيس وبدء العمل التجاري في العراق، مؤكداً على ترحيب واهتمام الحكومة العراقية باستقطاب المستثمرين الأجانب وتقديم أفضل الخدمات لهم لضمان الحصول على مناخ استثماري نموذجي وأمن.

ثم قام معالي السيد/ ريكس تيلرسون، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بإلقاء كلمة أكد فيها على أهمية تضافر الجهود الدولية لإعادة إعمار العراق، مشيداً بالدور الكبير والمحوري الذي تقوم به دولة الكويت، سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص، منوهاً إلى ضرورة التحرك الجدي من قبل الحكومة العراقية في تهيئة مناخ استثماري ملائم للشركات الراغبة في الاستثمار بالعراق، كما أعلن عن مبلغ ثلاثة مليارات دولار ستقدمها حكومة الولايات

تكليف لجنة من قبل مجلس الوزراء العراقي تعمل على تسهيل وتذليل كافة المعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في العراق، مبيناً بأن الإصلاحات التي طرأت على التشريعات الاقتصادية في العراق تضمن مناخاً استثمارياً ملائماً للراغبين في الاستثمار، كما أكد على الانطلاقة الكبيرة للضمانات التي تم إطلاقها في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، مما سيكون له أثر كبير على تحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري في العراق، خاصة وأن تلك الضمانات جاءت بتضافر جهود من جهات مالية دولية تابعة للبنك الدولي ■

المتحدة الأمريكية كضمانات للشركات الأمريكية العاملة في المشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق.

وبدوره ألقى دولة السيد/ حيدر العبادي، رئيس الوزراء العراقي كلمة أكد فيها على الرغبة الجادة للحكومة العراقية في النهوض بالقطاع الخاص العراقي بمختلف مجالاته الاقتصادية، مشيراً إلى أن هناك توجهاً عاماً نحو استقطاب المستثمر الأجنبي للدخول في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص العراقي من خلال تنفيذ مشاريع تنموية بشكل منفرد، حيث تم